بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل الى المتأخرين
جوازه وذلك قوله يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه ينتقض
بهذا بزيد معلوم ابوه قائما اذ لو اقيم قائم مقام الفاعل لا يكون
مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه
في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول
الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه باسنادين تامين
فليجز كون المفعول الثاني الاول مسندا ومسندا اليه بهما
قوله ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله
ولا الثاني لصح لان ثالث الباب اعلمت قيل لم يقع
الثاني ايضا قوله والمفعول له بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع
قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية قيل نصب الظرف ايضا
مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه بان
ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها
بخلاف المفعول له فان ذاته لا يقتضي العلية وانما يعلم عليته
بالنصب لقصدها قوله اي كل من المفعول له والمفعول معه
كذلك نبه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية
وليس قوله والمفعول له والمفعول معه من قبيل عطف المفرد
وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لا
في المفعول له والمفعول معه وفي هذا الاحتمال تجديد اسلوب

البيان

البيان وجعل كذلك عمدة والاول تفسير كذلك بالمفعول الثاني
من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد قوله تعين له
تعين وجوب عند البصريين وتعين اولوية عند الكوفيين
وبعض المتأخرين بدليل القراءة الشاذة لولا نزل عليه
القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما
كانوا يكسبون وقراءة عاصم كذلك نجي المؤمنين وحمل التعيين
على الاولوية اشد مناسبة لقوله فالجميع سواء وبين هذه
القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى
من الثاني تناف اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب
مجرورا بحرف الجر كما في اتاه الله شيئا لانه بأتى الى الله اليه شيئا
قوله لشدة شبهه بالفاعل التحقيق ان يقال كما ان المفعول به
قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه في اسناد
الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع على
الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه
بضرب من التشبيه والتنزيل فمتى وجد المفعول به لا يصح
اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب
وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر متعينا للمفعولية
بواسطة مجتمعا مع غيره على السواء لعدم تحقق المقام
وقصر النظر على الظاهر وان يكون ذكر في قولهم ضرب